الثورة
الجمعة 11 ذو القعدة 1433هـ 28 سبتمبر 2012م العدد (17482)

في كلمته أمام القمة المصغرة حول الصومال :

رئيس الجمهورية يطالب المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته تجاه الصومال وشعبه

■ (20) عاماً من الحروب الطاحنة لا يقتصر أثرها على الصومال فحسب بل يمتد ليؤثر على العالم ككل

■ اليمن يتحمل أعباءً فوق طاقته باستيعابه أكثر من مليون لاجئ صومالي

□ نيويورك/سبأ/..

طالب الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته تجاه الصومال وإنهاء معاناة شعبه من خلال الوفاء بالتزاماته نحوه ودعم الحكومة الصومالية مادياً وسياسياً ومساندة جهودها في بناء دولة مؤسسية تنضوي كافة القوى والأطراف الصومالية تحت رايتها في سبيل الحفاظ على وحدة واستقرار الصومال وإنهاء حالة الصراع في البلاد والتحول من المرحلة الانتقالية الراهنة إلى مرحلة البناء والاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وبما يمكن هذا البلد الشقيق من استعادة دوره كعضو فاعل في المنطقة يعتمد على جهود أبنائه وعلى ثرواته التي يمكن أن تسهم حال توظيفها بشكل سليم في تحقيق الرفاه والاستقرار للشعب الصومالي الشقيق.

جاء ذلك في كلمة الأخ الرئيس في القمة المصغرة بشأن الصومال، التي عقدت مساء أمس في نيويورك على هامش انعقاد الدورة الـ (٦٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي ألقاها نيابة عنه وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي.

وقال الأخ الرئيس : «لا شك أن المجتمع الدولي يدرك آثار الأزمة القائمة في هذا البلد الذي طحنته الحروب منذ أكثر من عشرين عاماً، وأن ذلك الأثر لا يقتصر على الصومال فحسب بل يمتدّ ليؤثر على العالم ككل، الأمر الذي يوجب تقديم المساعدة اللازمة للصومال لتجاوز أزمته من خلال تعزيز دور الحكومة والقيادة الصومالية وتوفير كافة المساعدات الإنسانية التي يحتاجها الشعب الصومالي والذي يملك بدوره مفاتيح حل أزمته بيده».

وأضاف : «و في الوقت ذاته فإنه ينبغي على المجتمع الدولي الاستمرار في دعم جهود الإخوة في الصومال لبناء دولة قوية قادرة على تطبيق القانون وحماية الأمن والاستقرار والإسهام في دعم مؤسساتها وتنسيق الجهود الدولية باتجاه إعادة الإعمار».

وأثنى الأخ الرئيس على دعوة الجمهورية اليمنية للمشاركة في هذا الاجتماع الدولي الهام، الذي يعد فرصة حقيقية للبحث والنقاش وتبادل وجهات النظر حول الأوضاع في الصومال وصولاً لتكوين رؤية مشتركة للحلول والمتطلبات والمعالجات الإنسانية اللازمة للوضع في هذا البلد الذي طحنته الحروب منذ أكثر من عشرين عاماً، وكذا أولويات المرحلة اللاحقة في أعقاب المرحلة الانتقالية وبناء الصومال الجديد، موضحاً أن الصومال الشقيق يمثل بعداً استراتيجياً هاماً ضمن نطاق الاهتمامات الإقليمية للجمهورية اليمنية.

وقال : «لقد شهدت العلاقات اليمنية الصومالية العائدة بجذورها إلى أمد بعيد، الكثير من التطور على مر مراحلها المتعاقبة»، مبيناً أن تلك العلاقات انعكست في ما أبدته الجمهورية اليمنية وما تزال من حرص راسخ ومستمر في العمل على إعادة الاستقرار والسلام للصومال، وبذل الجهود لتحقيق المصالحة بين الأشقاء ودعم كافة الجهود الرامية لإخراج الصومال من أزمته.

وأضاف : «وانطلاقاً من هذا الشعور المسؤول تجاه الأشقاء في الصومال، فإن اليمن ورغم إمكانياتها المتواضعة ومسؤولياتها الداخلية، قد تحملت – ومن منطلق إنساني وقانوني وأخلاقي – أعباء كبيرة من خلال استيعابها لما يزيد عن مليون لاجئ صومالي».

وعبّر الأخ الرئيس عن ترحيب الجمهورية اليمنية بالتقدم الذي تحقق باتجاه إنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال من خلال إعداد مسودة مشروع للدستور والسعي نحو المصادقة عليه وتشكيل برلمان جديد وانتخاب قيادة جديدة للصومال، الأمر الذي يستحق المباركة.

وتابع : «ومن هنا فإننا وباسم الجمهورية اليمنية نهنئ الشعب الصومالي على ما تم إنجازه، كما نهنئ الرئيس حسن شيخ محمود على انتخابه رئيساً لهذا البلد الشقيق، ونعبّر في الوقت ذاته عن تقديرنا لجهود الرئيس السابق الذي قاد المرحلة الإنتقالية بحكمة وصولاً إلى انتقال سلمي للسلطة»، معرباً عن الأمل في تحقيق توافق فعلي وثقة متبادلة بين كافة مكونات المجتمع الصومالي بما في ذلك شيوخ القبائل والسياسيين والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني.

وجدد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي موقف الجمهورية اليمنية الداعي إلى ضرورة تكاتف الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية التي أضحت واحدةً من المهام الرئيسية التي تواجه العالم باعتبارها تهديداً لأمن وسلامة الملاحة البحرية في واحدة من أهم الممرات المائية الدولية، مشدداً على أهمية العمل على تعزيز قدرات دول المنطقة لاجتثاث أعمال القرصنة والسطو المسلح.

وأكد في ذات الوقت استعداد اليمن التام للعمل مع المجتمع الدولي لإنجاح جهود مكافحة هذه الظاهرة وتأمين الملاحة الدولية.

وكشف الأخ الرئيس أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اليمني في مجال الاصطياد خلال العام ٢٠١١م قد تجاوزت مبلغ (١٥٠) مليون دولار نتيجة لتوقف الصيادين اليمنيين عن الاصطياد لخشيتهم من وقوعهم في قبضة القراصنة أو خوفاً من الاشتباه بقواربهم من قبل القوات البحرية الدولية المتواجدة في المنطقة أو الفرق الأمنية المتواجدة على السفن التجارية، معرباً في هذا الصدد عن بالغ الأسف والقلق لمقتل عدد من الصيادين اليمنيين في خليج عدن، وداعياً إلى وضع حدّ لذلك وإيجاد حلول مناسبة لتلافي تكرار وقوع تلك الحوادث وضرورة إيجاد آلية للتحقيق في هذه الحوادث وتعويض الضحايا جراء ما تعرضوا له من خسائر مادية وبشرية.

وأوضح الأخ الرئيس أن الجمهورية اليمنية ترى أن مسألة القرصنة نتيجة طبيعية لتردي الأوضاع السياسية والأمنية في الصومال على مدى عقدين من الزمن، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية التي من أهمها الفقر والبطالة إضافة إلى عدم قدرة الحكومة على السيطرة على السواحل الصومالية ومياهها الإقليمية.

وقال : «ولهذا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل على توحيد الجهود الإقليمية والدولية في سبيل القضاء على ظاهرة القرصنة من خلال دعم الحل السياسي في إطار خطة متكاملة تعالج جميع مشاكل الأشقاء في الصومال، وكذا عبر تعزيز قدرات الدول المجاورة للصومال ودعم كفاءة التعاون الإقليمي بين دول المنطقة بما يسهم في تحقيق استقرار الصومال وتعزيز الحوكمة الرشيدة وحكم القانون، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح توجها شاملا متعدد المجالات بما يسهم في جعل الصومال دولة قادرة على ضمان السلم والأمن والازدهار لجميع مواطنيها وقادرة على فرض حكم القانون على جميع أراضيها».

وأكد الأخ الرئيس التزام الجمهورية اليمنية بحماية مياهها الإقليمية واستعدادها للتعاون مع الدول المعنية لتثبيت الأمن والاستقرار في منطقة خليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر، داعياً في هذا الصدد إلى ضرورة التقيد بقواعد القانون الدولي ذات الصلة واحترام سيادة الدول على مياهها الإقليمية.

واستطرد الأخ الرئيس قائلاً : «إننا في الجمهورية اليمنية نجد أنفسنا في تعايش يومي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي مع الأزمة الصومالية من خلال ضحايا تهريب البشر الذين تقذفهم أمواج البحر إلى شواطئ بلادنا، وكذا من خلال تدفق مئات الآلاف من اللاجئين من القرن الأفريقي إضافة إلى أعمال القرصنة ومخاطر دخول العناصر الإرهابية للبلاد، والتي في مجملها تمثل مضاعفة حقيقية للتكاليف والأعباء التي تتحملها الحكومة اليمنية مما زاد من الحاجة إلى توفير التجهيزات المطلوبة للقوات البحرية اليمنية وخفر السواحل لكي تتمكن من القيام بالمهام الرئيسية المناطة بها في مكافحة القرصنة وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين القادمين من الصومال وإنقاذ الذين يتعرضون للغرق بفعل اضطرابات البحر وقسوة المهربين عليهم».

ومضى قائلاً: «كما أن ارتفاع تكاليف التأمين على السفن الواصلة إلى المنطقة مقابل المخاطر والقرصنة أدى إلى تراجع عدد السفن التي تتوقف في الموانئ اليمنية فضلا عن تضرر قطاع السياحة نظراً لإحجام سفن الركاب عن الإبحار في هذه المنطقة مما اثر سلباً على الاقتصاد اليمني».

وأكد الأخ رئيس الجمهورية أن ظاهرة التدفق المكثف للمهاجرين وطالبي اللجوء في اليمن تشكل مخاطر حقيقية على الأمن القومي والاستقرار والسلام في المنطقة، مشيراً إلى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة من قبل المجتمع الدولي ضمن مبدأ تقاسم الأعباء، خاصة وأن إمكانيات اليمن قد استنفدت ومن الصعوبة بمكان تحمل هذه الأعداد المهولة الوافدة إلى اليمن بصورة دائمة خصوصاً في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن حالياً».

تعهدات إضافية بقرابة مليارى دولار في ختام اجتماع نيويورك

مجموعة أصدقاء اليمن تشدد على ضرورة مواصلة دعم عملية التحول السياسي والتاريخي باليمن

البيان الختامي يرحب بالتزام الحكومة اليمنية بإقرار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية

□.. نيويورك/سبأ/..

أعلنت عدد من الدول والمنظمات الإقليمية المانحة المشاركة في الاجتماع الرابع لمجموعة أصدقاء اليمن الذي انعقد بمدينة نيويورك الأمريكية أمس عن تقديم مساعدات ومنح إضافية لدعم تنفيذ البرنامج الانتقالي المرحلي للاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن للعامين ٢٠١٢– ٢٠١٤م.

حيث أعلنت دولة الكويت تقديم مبلغ «٥٠٠» مليون دولار للإسهام في تمويل المشاريع الإنمائية المحددة في برنامج الاستقرار المرحلي للعامين ٢٠١٢م – ٢٠١٤م فيما تعهدت دولة قطر بتقديم مبلغ مماثل يكرس لدعم الجوانب الانسانية في اليمن.

وتعهدت إيطاليا بتقديم مساعدات إضافية إلى جانب مبلغ التعهد المعلن في مؤتمر الرياض للمانحين والبالغ «٤٥» مليون دولار يكرس لدعم برامج اليونيسيف الهادفة إلى التخفيف من حدة تردي الأوضاع الإنسانية في اليمن ودعم الأمن الغذائي في اليمن.

كما أعلنت مملكة هولندا التزامها بتقديم مساعدات إضافية إلى جانب مبلغ التعهد المقدم منها خلال مؤتمر الرياض للمانحين والبالغ «١٠٠» مليون دولار.

وأعلن صندوق النقد الدولي تخصيص مبلغ «١٢٠» مليون دولار لدعم عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن عبر برنامج استقرار اقتصادي تم إعداده بالتعاون مع الحكومة اليمنية، فيما أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بتقديم مبلغ «١٥٠» مليون دولار كمساعدات إضافية لليمن إلى جانب مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازم لتنفيذ مشاريع إنمائية في اليمن في إطار المخصصات المالية المحددة لتنفيذ هذه المشاريع والبالغة كلفتها «٣٠٤» ملايين دولار.

وتعهدت فرنسا بتقديم مبلغ «٨٠» مليون دولار لدعم اليمن خلال المرحلة الانتقالية، إلى جانب مليون ونصف المليون دولار لدعم الاستقرار السياسي في اليمن وتعزيز قدرات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

كما أعلنت استراليا تقديم مبلغ خمسة ملايين دولار لدعم مشاريع الأمن الغذائي، وتعهدت مملكة الدنمارك بتقديم عشرة ملايين دولار سنوياً لدعم إطار المحاسبة والمساءلة المتبادلة بين اليمن ومجتمع المانحين.

هذا وقد أعلنت عدد من الدول والمنظمات الإقليمية المانحة المشاركة في الاجتماع الرابع لمجموعة أصدقاء اليمن الذي انعقد بمدينة نيويورك الأمريكية أمس عن تقديم مساعدات ومنح إضافية لدعم تنفيذ البرنامج الانتقالي المرحلي للاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن للعامين ٢٠١٢– ٢٠١٤م.

حيث أعلنت دولة الكويت تقديم مبلغ "٥٠٠" مليون دولار للإسهام في تمويل المشاريع الإنمائية المحددة في برنامج الاستقرار المرحلي للعامين ٢٠١٢م – ٢٠١٤م فيما تعهدت دولة قطر بتقديم مبلغ مماثل يكرس لدعم الجوانب الانسانية في اليمن.

وتعهدت إيطاليا بتقديم مساعدات إضافية إلى جانب مبلغ التعهد المعلن في مؤتمر الرياض للمانحين والبالغ "٤٥" مليون دولار يكرس لدعم برامج اليونيسيف الهادفة إلى التخفيف من حدة تردي الأوضاع الإنسانية في اليمن ودعم الأمن الغذائي في اليمن.

كما أعلنت مملكة هولندا التزامها بتقديم مساعدات إضافية إلى جانب مبلغ التعهد المقدم منها خلال مؤتمر الرياض للمانحين والبالغ "١٠٠" مليون دولار.

وأعلن صندوق النقد الدولي تخصيص مبلغ "١٢٠" مليون دولار لدعم عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن عبر برنامج استقرار اقتصادي تم إعداده بالتعاون مع الحكومة اليمنية، فيما أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بتقديم مبلغ "١٥٠" مليون دولار كمساعدات إضافية لليمن إلى جانب مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازم لتنفيذ مشاريع إنمائية في اليمن في إطار المخصصات المالية المحددة لتنفيذ هذه المشاريع والبالغة كلفتها "٣٠٤" ملايين دولار.

وتعهدت فرنسا بتقديم مبلغ "٨٠" مليون دولار لدعم اليمن خلال المرحلة الانتقالية، إلى جانب مليون ونصف المليون دولار لدعم الاستقرار السياسي في اليمن وتعزيز قدرات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

كما أعلنت استراليا تقديم مبلغ خمسة ملايين دولار لدعم مشاريع الأمن الغذائي، وتعهدت مملكة الدنمارك بتقديم عشرة ملايين دولار سنوياً لدعم إطار المحاسبة والمساءلة المتبادلة بين اليمن ومجتمع المانحين.